تصور مقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر

د.شاريهان محمد محمد الصادق عبد الله*

المستخلص

تناول البحث وضع تصور مقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر, وذلك للوصول إلى متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية ومعوقات إنشائها, ويأتي البحث في ثلاثة محاور, المحور الأول الإطار النظري والذي تم فيه عرض ماهية الكوبونات التعليمية والأهداف والأهمية والأنواع وأشكال التمويل بهذا النظام ومراحل تطبيقه, بالإضافة إلى إلقاء الضوء على العدالة الاجتماعية من حيث المفهوم وأنواعها ومبادئها وأهميتها ثم طبيعتها بالجامعات المصرية, كما تناول البحث في محوره الثاني الدراسة الميدانية والتي جاءت في محورين هما: المحور الأول والذي يقيس معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية, بينما المحور الثاني يقيس متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية, وقد تم تطبيقها على عينة من خبراء التربية في كليات التربية, وتوصل البحث إلى أن الكوبونات التعليمية نظام مهم جدير بالتطبيق لتحقيق العدالة الاجتماعية, وذلك من خلال توجيه الدعم لمستحقيه, وتوفير تكافؤ للفرص التعليمية لكل طالب, بالإضافة إلى تحقيق موارد جديدة للجامعة لدعم التعليم, وبالتالي رفع مستوى جودتها وخدماتها التعليمية, وأخيراً تناول البحث في محوره الثالث التصور المقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر.

الكلمات المفتاحية: الكوبونات التعليمية _ العدالة الاجتماعية

مقدمة البحث:

يمر العالم العربي بتغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة, واعتبرت قضية العدالة الاجتماعية التي شكلت تحدياً للدول العربية في العقود الماضية مسألة مثيرة للجدل, والمتتبع لها في مصر يجدها مرتبطة بحقوق مهمة ومنها المجانية في

* دكتوراه أصول التربية – كلية التربية – جامعة المنوفية
البريد الالكتروني: osha_abdallah@yahoo.com

التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية, وحق الفرد في الاستمتاع بتعليم جيد, والذي يعود على الدولة بالتنمية في كافة المجالات.

وجاءت ثورة ٢٠١١م لتؤكد أولوية هذه القضية والتي كانت من أهم أهدافها, بالإضافة إلى إدراجها في برامج معظم الأحزاب السياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والأيديولوجية، لأن الظلم الاجتماعي وسياسات التّمييز والحرمان التي ظهرت بأشكالها المختلفة، كانت من أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى قيام هذه الثورة. (علي, ٢٠١٤: ٤٠)[١].

وبالتالي فإن قضية العدالة الاجتماعية من القضايا الهامة والتي يترتب عليها تغيرات تاريخية مهمة، كما وتعتبر من أهم أسباب الثورات في التاريخ الإنساني، والتي جعلت رؤى الأنظمة تدور حول آلية لها، ومدى قدرتها على إشباع حاجات أفراده دون تمييز.(الزيادي وآدم ، ٢٠١١: ٦٠).

وللدولة دور هام في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العديد من مؤسساتها, بهدف تصحيح الآثار السلبية التي عان منها أفراد المجتمع, وذلك بالتركيز على تقليل التفاوت بين الطبقات، وتوفير فرص متكافئة لأفرادها في العمل والتعليم وغيرها, وهو مايحقق مفهوم التنمية الذي يقوم على عملية توسيع الحقوق التي يتمتع بها الأفراد. (محمود وحسنين, ٢٠١٣: ٢٥٠).

وفي هذا الوقت كان من الضروري لتدخل الدولة للحد من الفوارق الاجتماعية بين الأفراد, من خلال استخدام السياسات التعليمية المناسبة, وفهم العلاقة بين توزيع الفرص ومستويات النمو والتنمية، حيث أن عدم المساواة والاختلال في توزيع الفرص, يعتبر عائق يحول دون تحقيق التنمية، كما يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي. (عبد مولاه, ٢٠١٢: ١٠٠).

وقد نص الدستور المصري (٢٠١٨: ٣), على قضية العدالة الاجتماعية في جوانبها المختلفة, ففي مادته رقم (٧)" تلتزم الدولة بالتضامن الاجتماعي للمجتمع", وفي مادته (٩)"تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز"، وفي مادته رقم (٢٠) والتي نصت على أن" التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة", ومن هنا كان مصطلح العدالة ليس

[١] تم كتابة المراجع باستخدام الاصدار السادس(APA)

للرفاهيــة بل مكفــول بموجــب الدســتور والقــانون، والذي يترتــب علــيه حقــوق محفوظة بآليــات للمتابعة والمحاسبية, بالإضافة إلى آليات تكفل للدولـة حـق مـنح فـرص التعليم الجيد لأبنائها، وتكفـل لهم حقـوق المطالبـة بالعدالـة التعليميـة. (الدجاني، ٢٠١٥: ٩٠).

والمتأمـل لواقـع التعلـيم الجـامعي المصـري يجـد مشكلة تعصـف بالعدالة الاجتماعية فيه, والتي تتمثـل في مجانية التعليم وتوزيع فرص متكافئة بين طلابه, وفي المقابل فإن مجانية التعليم تهاجم من المستفيدين بحجة تخفيف العبء عن الدولة, وهو ما أدى إلى وجود أزمة تواجه الفقـراء للحصول على حقهم في التعليم (ترك, ٢٠١٣: ٤٠)، ولذلك جاءت فكرة الكوبونات التعليمية كوسيلة للتخفيف من هذه الأعباء, بالإضافة إلى تحديد أوجه الدعم المستحقة, بدلاً من أن تصرف أموال الدعم لغير المستحقين من الطبقات القادرة, كما تضمن هذه الطريقة جودة التعليم المقدم لهم.

وتقوم فكرة الكوبونات التعليمية على تشجيع النظام لاستخدام موارده ليكون أكثر كفاءة وفاعلية, وتحسين نوعيته وتنوع مصادر دخله, كما أن التزايد في أعداد الطلاب أظهر الحاجه للبحث عن مصادر أخرى للتمويل, والتي تعمل على تغذية التعليم وسد نفقاته وإشباع حاجات طلابه, فصيغة تمويل التعليم بالكوبونات التعليمية، تتم من خلال توزيع الكوبونات على أسر الطلبة ذات الدخل المنخفض, فهي من أكثر الصيغ قابلية للتكيف في مختلف البيئات التعليمية. (غبان، ٢٠١٢: ١٠٠).

مشكلة البحث:

تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع وتطويره، وقيادة التغيير عن طريق تقديم دور اجتماعي تربوي متوازن، وتقديم الخبرة والحل لمشكلات مؤسساته, هذا بالإضافة إلى تكوين الوعي لأفراده، والكشف عن ميولهم واستعدادهم لاندماجهم في الحياة العملية, وهذا الدور لا يمكن تحقيقه بدون تخفيف العبء عن كاهل الدولة وزيادة مواردها.

ومن منطلق تخفيف العبء عن الدولة, بدون المساس بالعدالة الاجتماعية والمتمثلة في مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية, وفي ظل الضغوط الاجتماعية التي تواجهها الدولة لتوفير الخدمات التعليمية لأكبر عدد من المستفيدين، وفي نفس

الوقت بأقل تكلفة ممكنة، كان لابد من البحث عن آليات جديدة لتمويل الجامعات, ومن هذه الآليات ما يعرف باسم الكوبون التعليمي, وهو ماأكدت عليه دراسة. (حسين وآدم , ٢٠١٨: ١٥٢)

وبالرغم من اهتمام الدول المتقدمة بالكوبونات التعليمية, إلى أن الاهتمام بها في الدول النامية مازال محدوداً, فقد أشارت إلى ذلك دراسة زمان (٢٠١٣: ٢١٣), والتي أضافت أيضاً إلى أن نظام الكوبون يعمل على تمكين أبناء أسر الدخل المنخفض من دخول الجامعات، وتشجيع التنافس وما ينجم عنه من تحسين نوعية التعليم وخفض تكاليفه المادية.

وتأسيساً على ماسبق، يتضح أن الوضع الراهن للجامعات المصرية كما أشارت إليه دراسة جوهر, وفوزي (٢٠١٩: ٢٠), على وجود فجوة في تطبيق العدالة الاجتماعية بين طلابها، وذلك بسبب ضعف الميزانية المخصصة لها والتي بدورها تؤثر على قيمة الدعم الموجه لهم، مما يؤثر سلبًا على دور الجامعات التنافسية مع طلابها في سوق العمل بجذبهم للالتحاق بها، ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في دراسة طبيعة تحقيق العدالة الاجتماعية بين طلاب الجامعة في مصر ومعوقات ذلك, من خلال توظيف الكوبونات التعليمية في تحقيقها, ووضع تصور مقترح لذلك.

ومن ثمَّ فإن مشكلة البحث الحالي تتركز في:

١. ما التصور المقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر؟

وانبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

٢. ما الأسس الفكرية للكوبونات التعليمية ؟

٣. ما مفهوم العدالة الاجتماعية؟

٤. ما واقع العدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية؟

٥. ما تصورات بعض الخبراء لمعوقات توظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر من خلال الكوبونات التعليمية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في حداثة موضوعه الذي نال اهتمام العديد من الجهات المختصة, والذي يفتح مجالات جديدة أمام المسئولين بالجامعات المصرية، إلى أهمية الكوبونات التعليمية وفوائدها في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة, كما أن نتائج البحث تفيد المختصين في معرفة معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية، وكيفية التغلب عليها لتحقيق الأهداف, بالإضافة إلى أن التصور المقترح يعرض طرق تحقيقها للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للمجتمع.

مصطلحات البحث:

عرف المعجم الوسيط (٢٠٠٨: ١٥٠) الكوبونات لغة: مفردها كوبون, أي إيصال لعمل ما.

اصطلاحاً: سندات لحاملها ملحق بها قسائم تعرف بالكوبونات, يقدمها حامل السند لتحصيل الفوائد عند استحقاقها.

الكوبونات التعليمية: عرفت بأنها رسوم دراسية تصدر من قبل الدولة, ويعاد صرفها من قبل الجامعة الملتحق بها الطالب. (Bettinger, *et al*, 2010 : 200 – 205)

كما عرف المعجم الوسيط (٢٠٠٨: ١٣٠) العدالة لغة: هي مصدر لفعل عدل, صفة في الانسان تحمله على اجتناب الكبائر, وعدم الإصرار على الصغائر, وتجنب مافيه خسة من التصرفات, فإن أتى شيئاً من ذلك فليس بعدل.

اصطلاحاً: هي نظام لإزالة الفروق بين طبقات المجتمع.

العدالة الاجتماعية: هو مبدأ أخلاقي يتم فيه المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص, وفي الثواب والعقاب، وبالتالي يحقق الإنسجام والوئام بين أفراده, ويمنحهم الفرصة في بناء مجتمعهم. (العيسوي, ٢٠١٣: ٤٠).

خطوات البحث:

١. الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقه التي تناولت الكوبونات التعليمية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢. تحليل الأدبيات للوصول إلى مشكلات الكوبونات التعليمية والتي تحول دون تحقيق هدفها في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر.

٣. رصد واقع العدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.

٤. بناء التصور المقترح لتوظيف الكوبونات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعة في مصر.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها لمعرفة واقع العدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية, والتعرف أيضاً على طبيعة الكوبونات التعليمية وفوائدها وأنواعها وأشكالها، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية, لمعرفة معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية بالجامعات المصرية ومتطلبات تفعيلها.

الدراسات السابقة:

يعرض البحث الحالي عدداً من الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الدراسة والتي تم تصنيفها إلى محورين هما:

١- الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

٢- الدراسات المتعلقة بالكوبونات التعليمية.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية:

- **دراسة الريدي (٢٠١٥):**

هدفت هذه الدراسة إلى مدى تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية في دستور الدول, واستخدمت المنهج الوصفي, وتوصلت إلى أن مؤسسات الدولة عليها إعادة النظر

في مفهوم العدالة الإجتماعية بطريقة شاملة, ولابد أن يتجاوز مجرد وضع حد أدنى أو أقصى لأجور العاملين, ليشمل كافة السياسات المالية والإقتصادية, وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المترتبة على تنفيذ الإصلاحات المالية، وحماية الفئات المستحقة بالرعاية.

- **دراسة جوهر وفوزي (٢٠١٩):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم المجانية ومتطلبات دعمها, وأهم المعوقات التي تحول دون الانتفاع بما تقره الدولة من مجانية التعليم, واستخدمت المنهج الوصفي, وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك غموض في مفهوم المجانية والذي يحتاج إلى إعادة نظر, كما أن مهارات سوق العمل لا علاقة لها بنظام التعليم في مصر, وأن مؤسسات المجتمع غير مندمجة مع نظام التعليم, وأن ميزانية الإنفاق على التعليم في مصر قليلة ولابد من إيجاد بدائل للتمويل, وأخيراً أكدت على أن الكوبونات التعليمية نظام ناجح لتحقيق مجانية التعليم.

- **دراسة فلاك (٢٠١٩):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق السياسات العربية للعدالة الاجتماعية, وما يميز أدائها الاقتصادي في الوقت الحالي, وواقع الأزمات الداخلية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تلك الأزمات قد أثرت على الاقتصاد, وفشلت في إنجاز مهامها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالكوبونات التعليمية:

- **دراسة حسين وآدم (٢٠١٨):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية, واستخدم المنهج الوصفي، وكان من أهم النتائج هي منح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، وبالتالي تقليل نسبة الفقر، والعدالة في توزيع الفرص التعليمية، والتقليل من العبء المادي على الدولة بإيجاد مصادر بديلة للتمويل.

- **دراسة زمان (٢٠١٣):**

هدفت الدراسة إلى البحث عن صيغة جديدة لتمويل التعليم العالي, وكانت الكوبونات التعليمية أحد هذه الصيغ, واستخدمت المنهج الوصفي, وقد توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الصحيح لصيغة الكوبونات التعليمية يؤكد على أهمية الاستمرار في تطبيقه، كما أنه يحتاج لمعرفة طبيعة البرامج الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، وبالتالي تصنيف الجامعات ومنافستها من حيث جودة التعليم.

- **دراسة Dohmen : (2010)**

هدفت الدراسة إلى البحث في نظام الكوبونات، واستعراض إيجابياته وسلبياته وتطبيقاته في أربعة نظم تعليمية مختلفة في أمريكا وهولندا واستراليا وفيلندا, وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذه الصيغة له فائدة في الدول التي يكون فيها التعليم العالي مركزي، وذلك لما يتمتع به الكوبون التعليمي كصيغة تمويلية من مرونة في التطبيق, والذي يتناسب مع تنوع نظام التعليم العالي من حيث طبيعة مؤسساته، إضافة إلى مناسبته لمختلف احتياجات المستفيدين من مؤسسات المجتمع كممول له.

الإطار النظري:

تناول البحث في هذا الجزء الأطر النظرية للكوبونات التعليمية, ومشكلات العدالة الاجتماعية, والتي أدت إلى استخدام الكوبونات كوسيلة لتحقيقها.

أولاً: الكوبونات التعليمية:

- **مفهوم الكوبونات التعليمية:**

هناك العديد من المفاهيم التي شرحت هذا المفهوم منها: (Bettinger, *et al*, 2010 : 210)

عرفت بأنها رسوم دراسية تصدر من قبل الدولة, ويعاد صرفها من قبل الجامعة الملتحق بها الطالب.

كما تعرف بأنها شكل من أشكال تمويل التعليم تتكفل به الدولة, من خلال دفع المصرفات للمستهلك مباشرة, في شكل كوبونات تمنح للوالدين أو للطلبة أنفسهم، وتكون قابلة للصرف من قبل الجامعة.

- **أهداف الكوبونات التعليمية:**

يوجد العديد من الأهداف للكوبونات, ومن أهمها ما يأتي:

١- إيجاد موارد بديلة لتمويل التعليم الجامعي:

وذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم الجامعي, وفي تجهيز قاعات ومعامل ذات جودة عالية, ومنح فرص لتدريب الطلاب في مصانعها أو معاملها.(زمان، ٢٠١٣: ٢٠٩).

٢- الترقية الشخصية:

وذلك بإعطاء الفرد فرصة لاختيار مستقبله، وهذا ما يدفعهم الى الاهتمام والمشاركة, فتتولى الدولة تمويل خدمات ذات عائد شخصي مثل التأمين الاجتماعي والبرامج الصحية وغيرها، وجاءت الكوبونات التعليمية لتوسع هذا المبدأ ليضم التعليم. (جوهر وفوزي, ٢٠١٩: ١٧).

٣- التشجيع على التنافس:

حيث أن تطبيق الكوبونات التعليمية يدعم التنافسية, الناتج عنها خفض التكلفة وتحسين نوعية التعليم المقدم، وتنشيط الابتكار والإبداع, والارتقاء بالخدمات التعليمية. (حسين وآدم، ٢٠١٨، ١٤٨).

٤- توسيع القاعدة بالدخول إلى الجامعات:

فتطبيق الكوبونات التعليمية على أبناء أسر الدخل المنخفض، من شأنه رفع نسبة دخل أبناء هذه الأسر، وبالتالي تزيد من فرصة الاستمرار في التعليم. (غبان, ٢٠١٢: ١١٥).

- أهمية الكوبونات التعليمية:(Akyol, 2014: 57 – 60)

تأتي أهميتها من خلال تشجيع الجامعة على التنافس, والعمل على تحقيق التفوق الأكاديمي, والقضاء على الاحتكار, الذي ينتج عن سيطرة الأنظمة والسياسات التعليمية على التعليم، وتكمن أهميتها في:

- طريقة لحل مشكلة الانفاق على التعليم, فمع زيادة أعداد الطلاب الملتحقة بالجامعة، فإن التعليم الجيد يحتاج إلى نفقات عالية، والتمويل الحكومي على التعليم لم يعد كافياً، وخاصة مع زيادة الحاجة إلى المرونة في صياغة السياسات, والتقليل من الإجراءات المعقدة والسرعة في اتخاذ القرار والتنفيذ، والذي يشكل عقبة أمام تطوير برامج التعليم، مما جعل البعض يتطلعون إلى الكوبونات كنظام بديل.

- عدم وجود حافز للجامعات لتحسين نوعية التعليم, حتى تكون عامل لجذب الطلاب لتصبح دائماً في حالة الطلب, بغض النظر عن نوعية التعليم التي تقدمها.

- تحقيق الجامعات لمتطلبات سوق العمل, وذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع لها, وإعطاء فرص لأصحاب هذه المؤسسات المساهمة مع الجامعات في تنفيذ ذلك النظام ومشاركتهم في الإدارة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية ومنح تكافؤ في فرص التعليم.

ومما سبق يتضح, أن للكوبونات التعليمية دوراً مهماً في تطوير نوعية التعليم، والمساهمة في النهضة الحضارية التنموية المجتمعية, كما يعتمد عليها في تحقيق التنافسية بين الجامعات.

يمكن تقسيم الكوبونات التعليمية كما جاءت في Straager (2010:20) إلى:

١- الكوبونات المفتوحة:

فتكون متاحة لأسر الطلاب ذات الدخل المنخفض, ويستطيعون من خلالها الالتحاق بأي جامعة من اختيارهم يتوافر فيها مكان لهم، مع ملاحظة أن الدولة تضع اشتراطات معينة ينبغي توافرها في الجامعات المختارة.

٢- الكوبونات المقيدة:

فتكون مقيدة بمستوى معين من الدخل أو بنوع الجنس، أو مقصوًار على جامعات تحددها الحكومة.

- **أشكال التمويل بالكوبونات التعليمية:**

أن التمويل بالكوبونات التعليمية يعمل وفق صيغ عديدة هي:

١- الفئة المشمولة:

فإنه يمكن أن يكون متاحاً للجميع دون تمييز، أو يكون مقتصر على الأسر ذات الدخل المنخفض.

٢- الجنس:

يمكن أن يكون مقصوًار على البنات دون البنين. (Weismann, *et al*, 2011 : 500)

٣- نوع الجامعات المختارة:

فيمكن أن تكون الكوبونات مخصصة للالتحاق بالجامعات الحكومية كلها، أو بجامعات حكومية محددة من قبل الدولة.

٤- قيمة الكوبون:

فقد تكون قيمته معادلة لتكلفة الطالب في التعليم الحكومي، أو أن تكون أقل من ذلك.

٥- كيفية الدفع:

إما أن تدفع الكوبونات مباشرة للمستفيدين، أو إلى الجامعات المختارة من قبل المستفيدين.(جوهر وفوزي, ٢٠١٩: ١٨)

- **مراحل تطبيق نظام الكوبونات التعليمية:**

تمر عملية التطبيق بمراحل هي:

١- مرحلة الإعداد:

وتهدف إلى نشر الثقافة والأفكار من المسئولين إلى الأفراد، والخاصة بمشكلات التمويل لتلك البرامج، مع التطلعات المستقبلية لها، فهي مهمة لإعداد وتهيئة المناخ الملائم لتقبل هذه الأفكار، ويتم ذلك من خلال ورش العمل يتم فيها مناقشة الصعوبات التي يمكن ان يجدوها في التطبيق، وتحديد مدى الحاجة للمزيد من الموارد المالية، والبحث عن مصادر إضافية. (جوهر وفوزي, ٢٠١٩: ٢١).

٢- مرحلة التخطيط:

وتهدف إلى وضع الأهداف المستقبلية, ويتم فيها اختيار منسق للتمويل, فهم المسئولين عن جميع الأمور المتعلقة بالتمويل, ثم يتم تشكيل فرق تحسين التمويل, والتي تناقش مشكلة التمويل, وتضعها تحت الاختبار بصورة صحيحة. (حسين وآدم, ٢٠١٨: ١٥٠)

٣- مرحلة التدريب:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل, وذلك لأن التمويل يعتمد على تغيير ثقافة المؤسسة, ويتم ذلك من خلال وضع خطط لتدريب جميع العاملين بمختلف مستوياتهم. (حسين وآدم, ٢٠١٨: ١٥٠)

٤- مرحلة التنفيذ:

ويتم فيها تنفيذ الخطة التي وضعت للتطبيق على جميع المستويات، والتنفيذ يشمل جميع المصادر المتوقعة للتمويل سواء من الدولة أو مؤسسات المجتمع أو الأفراد. (حسين وآدم، ٢٠١٨: ١٥١).

٥- مرحلة التقويم والمتابعة:

وفيها يتم التعرف على نقاط القوة وتدعيمها, ونقاط الضعف وعلاجها، وتقييم مايقدم من المصادر الحكومية، وما تحتاجه البرامج لضمان نحاجها، والذي يعتمد على المتابعة المستمرة لمصادر التمويل. (حسين وآدم, ٢٠١٨: ١٥١).

ونلاحظ مما سبق, أن التطبيق الصحيح لآليات نظام الكوبونات التعليمية في عصر المعرفة, يتطلب توفير المعلومات اللازمة للمستفيد من الخدمة من حيث طبيعة البرامج والأنشطة الدراسية، أو للجامعات من حيث توفير معلومات خاصة بالطلب على التعليم, كما أن نظام الكوبونات التعليمية ليس مرتبط بدعم الدولة للتعليم، ولذلك كان من الضروري استمرار متابعة الدولة للجودة ومراقبة كفاءة الجامعات.

ثانياً: العدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية:

تحقق العدالة الاجتماعية التوازن الاجتماعي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, فهي الأمان للفرد داخل التكوين الاجتماعي, وتتواجد إذا توافرت لها الظروف لتحقيق المصالح فهي نوع من أنواع المساواة, فيمكن اعتبارها حالة من المثالية يتمتع فيها كل أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والمكاسب.

- **مفهوم العدالة الاجتماعية:**

هو مبدأ أخلاقي يتم فيه المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص, وفي الثواب والعقاب، وبالتالي يحقق الإنسجام والوئام بين أفراده, ويمنحهم الفرصة في بناء مجتمعهم. (العيسوي, ٢٠١٣: ٤٠).

كما عرف جوهر وفوزي (٢٠١٥: ٦٠) بأنه مفهوم أخلاقي يهدف إلى إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع والارتقاء بظروفه, ويحرص على التضامن المساواة في الحقوق والفرص لكل الأفراد.

ويعتمد هذا المفهوم على مبدأين هما:

- للأفراد حقوق متساوية للتمتع بالحريات الأساسية بكل أنواعها.
- أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي, لتحقيق أكبر نفع وأقل تميز، وضمان المساواة في الوصول للفرص إذا لم تتاح الظروف لذلك.

- **أنواع العدالة الاجتماعية:**

ويوضح فهيم وسامي (٢٠١١: ٤٠) بأنها تتضمن الأنواع الأتية :

١- العدالة القانونية: وتؤكد على واجبات الفرد تجاه مجتمعه, وتشمل الثواب والعقاب.

٢- العدالة الاتصالية: وتقوم على علاقة الأفراد بعضهم مع بعض داخل المجتمع، فهي بذلك مرتبطة بمبدأ المساواة.

٣- العدالة التوزيعية: وتعتمد على واجب المجتمع اتجاه أفراده, وقد تكون غير معلنة وبالتالي تحقق عدم المساواة لارتباطها باتخاذ القرارات.

٤- عدالة التكافؤ: وتتحقق للأفراد الذين ينتمون إلى جماعة ما، ويشترك كل الأفراد فيها كل شئ.

٥- تقدير الحاجات: يساعد في تحديد الأهداف المجتمعية, ومعرفة ماتم تحقيقه وما لم يتم.

- **أبعاد العدالة الاجتماعية:**

تعتمد على أبعاد متعددة من أهمها:

البعد الإقتصادي: والمتعلق باشتراك الأفراد في العملية الإنتاجية وفي الأرباح، وهو يمنح بذلك المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في العمل, وامتلاك وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز. (عبد الحميد, ٢٠١٧: ٣٠).

١- **البعد الإجتماعي:** والذي يتعلق بمشكلات الفقراء, وأهمية تحسين أوضاعهم بصورة مستمرة.

٢- **البعد البشري:** والمسئول عن الوفاء بحقوق الإنسان وواجباته, وقضية تكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم. (بدران, ٢٠١١: ٥١).

٣- **البعد الطبقي:** ويظهر من علاقة النظام الاقتصادي الإجتماعي بالعدالة الإجتماعية, حيث يتعلق بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, وما يترتب عليه فيما يتعلق بقضية المساواة. (العربي, ٢٠١٢: ١٠٠).

٤- **البعد الإقليمي:** وما نتج عنه من تفاوتات في توزيع الموارد والدخل بين أقاليم الدولة, ودور سياسات الدولة في زيادة تلك التفاوتات أو التقليل منها. (عبد مولاه، ٢٠١٢: ١١٠).

وتأسيساً على ماسبق, نجد أن تلك الأبعاد تصنع ترابطاً وثيقاً بينها وأبعاد التنمية المستدامة, فعند البدء بالعدالة نصل إلى أهمية مراعاة التنمية المستدامة والعكس

صحيح, ولذا كان من الضروري ربط العدالة الاجتماعية بعدد من الإجراءات التي تتجه نحو تنمية مستدامة شاملة ومستقلة.

- **أهمية العدالة الاجتماعية:**

تكمن أهميتها في الاطمئنان النفسي والثقة, بعدم وجود اعتداء على مال أو نفس أو عرض, ومن ثم تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع, للوصول به إلى الاستقرار وانخفاض نوبات التطرف والعنف السياسي والديني والقومي. (عبد الحميد, ٢٠١٧: ٣٣).

- **طبيعة العدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية:**

العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية في شكلها الظاهر تعد علاقة جزء بكل, بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التي تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية, إلا أن العلاقة بينهما في الجوهر علاقة تأثير وتأثر متبادلة, فلا تتحقق العدالة في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم, ولا يمكن تحقيق العدالة في التعليم في غياب سياسات العدالة الاجتماعية للمجتمع ككل, وبالتالي حتى يحدث إصلاح لابد وأن يمارس المواطن عامة والطالب خاصة حقوقه التي نص عليها الدستور, ولكن في ظل غياب حق من حقوقه كالعدالة الاجتماعية والتي تعد هدفاً إنسانياً سامياً, وأساساً للحراك الاجتماعي في أي مجال, يجعلها ضعيفة هشة في أداء واجباتها الدستورية, وخاصة اتجاه الطلاب في الجامعات.

ويشير الوضع الراهن للعدالة الاجتماعية في الجامعات المصرية إلى علاقة وثيقة تبادلية بالتعليم, حيث يعكس الخصائص المجتمعية والتي إذا لم تحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية, فإن النظام التعليمي سيحمل المزيد من التفاوت في تكافؤ الفرص التعليمية وكذلك في توزيع المجانية والعكس صحيح, وعليه فإن التعليم يقوم بالحراك الاجتماعي لإعادة تقليل التفاوت بنقل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأفضل عبر الأجيال. (العيسوي, ٢٠١٣: ٤٥).

وعليه فإن قطاع التعليم من أهم القطاعات التي تحقق العدالة الاجتماعية, ولا يمكن تحقيقها في التعليم الجامعي بتوفير أماكن تعليمية لأفراد المجتمع المستحقين أو بنوعية التعليم المقدم فقط, إنما تتحقق في تقديم خدمات تعليمية بمستوى واحد

وبجودة عالية, للحد الذي يجعل منها الوحيدة التي تجذب إليها الطلاب ويعتمدون عليها. (بدران, ٢٠١١: ٦٠).

وعند النظر في واقع التعليم الجامعي في مصر نجد أنه خارج إطار المجانية, برغم أن التقارير تؤكد على أن الدولة تتحمل تكلفة الطالب الجامعي, وقد جاءت التقارير الخاصة بالانفاق عن آخر خمس سنوات ما بين (٣٣-٦١-٥٦) مليار جنيه كما جاء في تقرير وزارة المالية (٢٠١٩: ٥٠), وهذا يعكس وجود تضارب يثير الغموض في مفهوم المجانية, كما لابد وأن نشير إلى أن متطلبات سوق العمل غير مرتبطة بنظام التعليم, وأولياء الأمور ليس لهم دور في تعليم أبنائهم, وأن مؤسسات المجتمع المدني ليس لها علاقة بنظام التعليم وغير مدرجة في أهدافه وبالتالي لا توجد في مخرجاته. (جوهر وفوزي, ٢٠١٩، ٢٥).

كما أكد تقرير العدالة الاجتماعية عن تكافؤ الفرص الصادر من منظمة (w.j.p) حصول مصر على المركز ٨٦ في تطبيق مادته رقم (٩) من الدستور المصري والتي تم الإشارة عنها سابقاً, وحققت صفراً في القيود على صلاحيات الحكومة أو وجود رقابة عامة مفعلة عليها وعلى الحقوق الأساسية والعدالة المدنية وتطبيق القانون, بينما على مستوى الشرق الأوسط فجاءت في المرتبة الأخيرة. (تقرير العدالة الاجتماعية في مصر, ٢٠١٦: ١٠).

وبالتالي فإن ضعف سيادة القانون يجعل العديد من القرارات الحكومية الصادرة تسقط مع أول دعوى قضائية, حيث لازالت الوظائف العامة بالدولة موجهة لفئات معينة من المواطنين, رغم نص الدستور على عدم التمييز في تولي المناصب إلا على أساس واحد وهو الكفاءة, فالحكم الفعال للقانون يحد من الفساد ويعزز التعليم ويخفف من حدة الفقر وتعرض الناس للظلم. (البنداري, ٢٠١٨: ٥٢).

وعليه فقد تزايد معدل البطالة في صفوف الشباب والذي يعتبر أهم التحديات التي يتعين على الدولة مواجهتها, إذ يظل مايقرب من ٣٠% للفئة العمرية (١٨- ٢٩ سنة) عاطلين عن العمل, وهي نسبة عالية في سياق النمو السريع لقوة العمل, كما تعكس هذه الأرقام افتقار هؤلاء الشباب للمهارات التي يحتاجها سوق العمل, بالإضافة إلى تقلص فرص العمل في القطاع العام عنه في الخاص والذي مازال أكثر جاذبية للشباب. (الأمم المتحدة الاسكوا, بيروت, ٢٠١٦: ١٢).

والمتأمل للواقع السابق يدرك الفجوة التي تهدد استقرار التعليم في مصر, حيث تشير الأرقام إلى أن من يلتحق بالجامعة حوالي ٢٩% ممن هم في سن التعليم الجامعي, وهذا مايؤكد على أن معدل الاستيعاب في التعليم الجامعي محفوف بضعف العدالة إذ يحرم الفقراء من فرص كثيرة يستحوذ عليها الأغنياء, والتي ظهرت في صورة الازدواجية المتناقضة في التعليم المصري, مابين التعليم العام والفني, والعام والخاص, وثنائية القبول بالجامعات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل, وهذا يستدعي إلى ضرورة وجود رؤية عصرية لإقرار العدالة التعليمية والتي تعتبر طريق للأمن الثقافي والفكري والتربوي, وتدعم كيان الدولة وثباتها واستقرارها أمام التحديات المعاصرة. (جوهر وفوزي, ٢٠١٩: ١٤-١٥).

وعليه يجب مراجعة عملية الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر, لتشمل المجانية جميع من هم في التعليم وتعويض لمن هم خارجه, في ضوء بدائل تمويلية جديدة كالكوبونات التعليمية حتى نحقق التوازن المطلوب في التعليم الجامعي المصري.

وتأسيساً على ما سبق, يتضح أن ضعف منظومة العدالة الاجتماعية يمكن تجاوزها من خلال الكوبونات التعليمية, حيث يساعد على تقليل التفاوت الطبقي بين طلاب الجامعة, ورفع مستوى الإنفاق عليه, وبالتالي تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية, فهي الضمان للحريات والحد من الفوارق الاجتماعية, واحترام حقوق الانسان وكرامته, وحمايته من أن يكون مهمشاً من فئات الشعب.

المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث:

يهدف إلى التعرف على معوقات الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية ومتطلبات تحقيقها، ويتضمن ما يلي:

أداة البحث:

استخدمت استبانة تم بناؤها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت من محورين أساسين هما:

المحور الأول: يقيس معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية, ويتكون من (٩) عبارات.

المحور الثاني: يقيس متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية, ويتكون من (١٢) عبارة.

وقد تم استخدام سلم ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة على عبارات وأبعاد الاستبيان, وتم اختيار الدرجة (5) كبيرة جداً، (4) كبيرة، (3) متوسطة، (2) قليلة، (1)قليلة جداً.

ثبات وصدق أداة البحث:

الصدق الظاهري للاستبانة: يتم التحقق منه عن طريق صدق المحكمين، وقد تم عرض الاستبانة الأولية على عدد من أساتذة كليات التربية، لتحديد وجهة نظرهم في عبارات الاستبانة ومحاورها، ومدى ارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه، وبناءً على آرائهم تم تعديل بعض العبارات، وحذف العبارات التي قلت فيها نسبة الموافقة عن (٨٠%) لتكون الصورة النهائية مكونة من (21) عبارة.

الصدق الداخلي للاستبانة: تم التحقق منه عن طريق مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية, وذلك باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتراوحت معاملات الارتباط ما بين(0.64-0.96) لأبعاد محور معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية, وما بين (0.62-0.96) لأبعاد محور متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية، وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على التماسك الداخلي لعبارات ومحاور الاستبانة.

ثبات الاستبانة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ إذ تراوحت معاملات الثبات لأبعاد محور معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية من (٠,٨٩), ولأبعاد متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية من (٠,٧٩), وللاستبانة ككل (0.958) وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

عينة البحث:

تكونت من مجموعة خبراء بكليات التربية بالجامعات المصرية (بنى سويف- الفيوم– أسيوط– المنوفية- عين شمس- اسكندرية), وقد بلغ عدد الخبراء (١٩).

المعالجة الإحصائية:

تم ذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم (SPSS) الاجتماعية, وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية منها, معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات الاستبانة, ومعامل ارتباط الرتب لبيرسون لتحديد مدى ارتباط العبارات بمحاورها، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد الأهمية النسبية لاحتياجات أفراد العينة اتجاه عبارات وأبعاد الاستبانة واختبارات (T test) لتحديد الفروق بين عينة الكليات النظرية والعملية, وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شيفية لتحديد الفرق بين أكثر من متوسطين.

وللتعرف على درجة الموافقة لأفراد العينة على عبارات الاستبانة، تم حساب قيمة المتوسط الحسابي، ومن ثم تصبح درجة الموافقة لأفراد العينة على العبارة والمحور كبيرة جداً إذا زاد المتوسط الحسابي على (٤,٢٠), وكبيرة إذا انحصر المتوسط الحسابي بين (3.40-4.20)، ومتوسطة إذا انحصر بين (2.60-3.40), وقليلة إذا انحصر ما بين (1.80-2.60), وقليلة جداً إذا قل عن (1.80).

تحليل وتفسير نتائج البحث:

المحور الأول: معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية, ويتم توضيح ذلك فيما يلي:

جدول (١) استجابات عينة الدراسة في معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية

م	العبارة/المعوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	عدم ضمان استمرارية جهة التمويل.	4.67	0.58	1
٢	صعوبة تحديد المحتاجين بدقة.	4.67	0.55	1
٣	عدم وضوح مفهوم الكوبونات.	4.47	0.72	6
٤	إمكانية حدوث تلاعب في صرف الكوبون.	4.57	0.64	4
٥	عدم وجود قوى مدربة لتنفيذ النظام.	4.41	0.63	8
٦	ضعف الثقة في مخرجات التعليم الجامعي.	4.4	0.72	7
٧	ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.	4.61	0.53	3
٨	صعوبة تأمين التمويل.	4.51	0.61	5
٩	عدم وجود سياسة واضحة بالجامعات تنظم عملية التطبيق.	4.41	0.97	8

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على معوقات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤,٤٤), والانحراف المعياري (0.48)، وتتفق هذه النتائج على وجود عدة معوقات تحد من قدرة الجامعة على تطبيق هذا النظام، كما يتبين أيضاً أن المتوسطات الحسابية للعبارات تنحصر بين (٤,٤١-٤,٧٦)، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه المعوقات كبيرة جدًا، وهو ما يؤكد اتفاق أفراد العينة على وجود هذه المعوقات.

وتأسيساً على ماسبق, نجد أن هناك فجوة في القوانين المنظمة للتعليم الجامعي, حيث أن قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحته التنفيذية, لا يوجد به مواد حول الكوبونات التعليمية أو آلية لإنشائها وضبطها. (العالي, ٢٠١٨: ٢٠٠)

وبناءً عليه, كان من الضروري إنشاء لائحة تندرج فيها الكوبونات التعليمية تنظم عملها، وتحدد استراتيجية توجه الأولويات لمن يستحقها، وإشراك مؤسسات المجتمع كمستفيد وممول في عملية الإشراف على مخرجات التعليم الجامعي كما جاء في دراسة Dohmen (2010: 50), مع الإستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في هذا المجال.

كما يتضح وجود أزمة ثقة بين مؤسسات المجتمع والجامعات, وهو ما أشارت إليه دراسة محمد وكمال (٢٠١٦: ٢٥٠), وذلك لوجود مخاوف من مؤسسات المجتمع تتعلق بقدرة الجامعات على تحقيق التنافسية والأهداف المرجوة من العمل المشترك بينهما، وتخريج جيل مواكب لمتطلبات سوق العمل, بالإضافة إلى عدم وجود آليات للرقابة تحمي حقوق كلاً من الطرفين.

وعليه لابد من التشجيع على مشاركة مؤسسات المجتمع في دعم التعليم الجامعي من خلال هذا النظام، حيث تساهم في زيادة الميزانية المخصصة من قبل الدولة للتعليم الجامعي, بتخصيص جزء من دخل مؤسسات المجتمع للتعليم, وقد أكدت عليه دراسة جوهر وفوزي (٢٠١٩ :٢٠), والذي بدوره يحقق العدالة التعليمية, كما يتم مشاركتهم في تحديد الأولويات وفق ما يتطلبه سوق العمل, وبالتالي التأكيد على اهتمام الجامعة بجانب سوق العمل, وإقناع هذه الجهات بما سيتحقق من أهداف وتنافسية محلية وعالمية.

المحور الثاني: متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية:

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢) استجابات أفراد العينة حول متطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات المصرية

م	العبارة/المتطلب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	وضع قانون ينظم دعم المجتمع للجامعات مادياً.	4.65	0.65	1
٢	إنشاء صندوق لتمويل التعليم الجامعي تسهم فيه مؤسسات المجتمع.	4.53	0.7	9
٣	تخصيص مؤسسات المجتمع نسبة من أرباحها السنوية لدعم الكوبونات التعليمية.	4.49	0.78	11
٤	وضع خريطة لتحديد المحتاجين للكوبونات.	4.33	0.90	12
٥	اشراك مؤسسات المجتمع في تحديد المخرجات الجامعية حسب متطلبات سوق العمل.	4.61	0.72	2
٦	تدريب قوى بشرية على تطبيق هذا النظام.	4.55	0.85	8
٧	إشراك بعض من مسئولي مؤسسات المجتمع في إدارة الكوبونات بالجامعة.	4.33	0.92	12
٨	وضع آليات تمتاز بالمرونة عند التطبيق.	4.59	0.85	3
٩	زيادة اهتمام الجامعات بمتطلبات سوق العمل.	4.57	0.77	7
١٠	تعاون مؤسسات المجتمع مع الجامعات في مجال تطبيق الكوبونات التعليمية.	4.59	0.77	3
١١	سن القوانين التي تنظم عمل الكوبونات.	4.59	0.87	3
١٢	تطوير الثقافة التنظيمية بالجامعات بما يتلاءم مع تطبيق الكوبونات التعليمية والمجتمع.	4.53	0.83	9

تضح من الجدول السابق أن أفراد العينة ككل يتفقون بدرجة كبيرة على أهمية توفير الجامعة لمتطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل(٤,٥٢), والإنحراف المعياري(٠,٥٩), كما يتبين من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تنحصر بين (4.33-4.65), وجاءت درجة الموافقة على أهمية هذه المتطلبات كبيرة جداً، وهذا يؤكد اتفاق أفراد العينة على أهمية توفير الجامعة لهذه المتطلبات لدعم تطبيق الكوبونات التعليمية بها.

وتدل المؤشرات السابقة على الحاجة الملحة إلى وجود الكوبونات التعليمية لبناء سلم الأولويات حسب احتياجات سوق العمل, كما جاء في دراسة زمان (٢٠١٣: ٩), التي أشارت إلى أن تطبيق هذا النظام في التعليم الجامعي يمنح المزيد من الفرص لتوجيه الدعم لأبناء الأسر ذات الدخل المنخفض، وتشجيع التنافس الجامعي, والذي أكدت عليه دراسة حسين وآدم (٢٠١٨: ٧), وما يترتب عليه من تحسين نوعية التعليم وخفض التكاليف المادية, وتشجيع مؤسسات المجتمع على

الشراكة مع الجامعات في التمويل, وبالتالي تصبح الأولوية في مخرجاتها تحقيق متطلبات سوق العمل.

كما يتضح مما سبق, أن هناك دافع لتطبيق الكوبونات التعليمية يظهر في الشعور بالمسئولية المجتمعية, حيث أكدت دراسة حسين وآدم (٢٠١٨: ٩), على أن تطبيق الكوبونات التعليمية يحقق مجانية التعليم بالفعل, ويوجه الدعم لمستحقيه وبالتالي يقلل الهدر, كما أنه يقلل من العبء المادي على الدولة, وذلك باشتراك مؤسسات المجتمع في تمويل هذه الكوبونات, وقد جاء ذلك في دراسة جوهر وفوزي (٢٠١٩: ٢٥), وبالتالي توفير الموارد لتعليم متميز وإجراء تنافسية عالمية.

المحور الثالث: التصور المقترح لمتطلبات تطبيق الكوبونات التعليمية بالجامعات المصرية والتغلب على معوقاتها:

بناء على النتائج السابقة، سوف يتم وضع تصور مقترح لتطبيق الكوبونات التعليمية والتغلب على معوقاتها بالجامعات المصرية، ويشمل التصور أهداف وضمانات وإجراءات, ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

ويهدف إلى:

١- تطبيق الكوبونات التعليمية بالجامعات المصرية ومحاولة التغلب على معوقاتها.

٢- الإستفادة من الإمكانات الجامعية المادية والبشرية.

٣- إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع.

٤- إيجاد مصادر تمويلية إضافية للجامعة, لتسويق خدماتها وتدريب طلابها, وتطوير إنتاجية مؤسسات المجتمع.

ثانياً: ضمانات نجاح التصور المقترح:

وذلك من خلال:

١- زيادة المخصصات المالية للتعليم الجامعي, وتوفير احتياجاتة من القوى البشرية المدربة والأجهزة والمعامل وغيرها, مع التزام الجامعة ومؤسسات المجتمع باستمرار الدعم.

٢- وضع قانون يدعم عملية تطبيق الكوبونات التعليمية وتحديد إجراءاتها.

٣- تعميق فكرة العمل الجماعي بين الأساتذة والعاملين بالجامعات ومؤسسات المجتمع.

٤- تنظيم حملات للتوعية بأهمية الكوبونات التعليمية بالجامعة ومؤسسات المجتمع بوسائل الإعلام وورش العمل والندوات.

ثالثاً: خطوات التصور المقترح:

يقوم على عدة خطوات هي:

١- وضع خطة إستراتيجية لتطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات.

ويتم في هذه المرحلة تشكيل فريق مشترك من أساتذة الجامعات والمسئولين بالمجتمع, لدراسة إمكانات الجامعات واحتياجات مؤسسات المجتمع، ثم وضع خطة استراتيجية لتطبيق الكوبونات وتحديد أهدافها للتنفيذ، مع مراعاة تقسيمها إلى عدة خطط قصيرة المدى يسهل تنفيذها.

ولا بد من مشاركة الجامعات لمؤسسات المجتمع والغرف التجارية والصناعية في وضع الخطة الإستراتيجية, وتحديد خطوات تنفيذها وأدوار كلاً منهم, وتحديد احتياجات مؤسسات المجتمع وترتيبها حسب الأهمية, ومعرفة الجامعة بها للإفادة منها في أولوية التطبيق.

٢- تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتطبيق الكوبونات التعليمية:

ويتم فيها تنفيذ الخطة من جانب الجامعات ومؤسسات المجتمع، مع التركيز على البدء في دراسة المشكلات الأكثر أولوية، ويتطلب نجاح التنفيذ ما يلي:

- التعاون الجاد بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في تنفيذها لتحقيق الأهداف.
- يلتزم كل طرف بدوره في الخطة بشفافية تامة, مع التزامهم بدعم الأفراد المستفيدين من التنفيذ وتوفير احتياجاتهم.
- التقويم المستمر لجميع مراحل التنفيذ, بمراجعة تلك المراحل مع ماجاء في الخطة.

٣- متابعة وتقويم الخطة الاستراتيجية لتطبيق الكوبونات التعليمية:

ويتم فيها تقويم الخطة لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف, وكذلك تحديد التعديلات إذا وجدت, للوصول إلى نتائج سليمة.

ويتطلب نجاحها ما يلي:

- قيام الجامعات ومؤسسات المجتمع بوضع معايير لتقييم عملية التنفيذ في الأهداف.
- تصميم بطاقة لتقييم عملية التطبيق لتحديد ماتم تحقيقه من أهداف، ومشكلات التنفيذ, وكيفية التغلب عليها.
- إعداد تقارير عن نتائج التنفيذ، وإرسالها للجهات المختصة.

رابعاً: إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

يتم تنفيذه من خلال:

١- إنشاء وحدات تنسيقية لدعم تطبيق الكوبونات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

ويتطلب ذلك منح هذه الوحدات الصلاحيات التي تساعدها في تطبيق الكوبونات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والتخطيط لها، والتصدي لأي مشكلة تواجهها.

ويمكن تحديد مهامها فيما يلي:

- التخطيط لتفعيل عملية تطبيق الكوبونات التعليمية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- وضع الضمانات المناسبة لتنفيذ قرارات تطبيق الكوبونات، وتحديد طرق للمحاسبية.
- تخصيص مؤسسات المجتمع نسبة من أرباحها السنوية لدعم الكوبونات التعليمية.

- تدريب قوى بشرية على نظام الكوبونات التعليمية ومتابعة تنفيذها وتقويمها.
- إنشاء صندوق لتمويل التعليم الجامعي تسهم فيه مؤسسات المجتمع.

٢- تنمية الوعي المجتمعي لدعم الكوبونات التعليمية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

من خلال:

- نشر ثقافة الشراكة بين المسئولين بالجامعات ومؤسسات المجتمع، ودورها في حل المشكلات.
- تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالجامعات ومؤسسات المجتمع بما يتلاءم آليات تطبيق الكوبونات التعليمية.
- عقد المؤتمرات والندوات لتعزيز الارتباط بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- تعريف مؤسسات المجتمع بالإمكانات المتاحة للجامعات, وما تقدمه من خدمات تدريبية وبحثية لمؤسسات المجتمع عن طريق وسائل الإعلام.
- تهيئة بيئة مناسبة يسودها روح العمل الجماعي في دراسة المشكلات التي تواجة الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- عقد اللقاءات الدورية بين المسئولين بالجامعات والمسئولين بمؤسسات المجتمع لمتابعة الإنجازات.

٣- وضع آليات لتطبيق الكوبونات التعليمية بالجامعات المصرية:

تتضح في:

أ- آليات تطبيق الكوبونات التعليمية لمؤسسات المجتمع:

تتمثل في:

- تشجيع مؤسسات المجتمع على تخصيص نسبة مشتركة من أرباحها السنوية لتمويل الجامعات.

- دعم مشاريع التخرج الجامعية المرتبطة بمجال عملها.
- حث مؤسسات المجتمع على التعاون مع الجامعات لإنشاء المعامل وتجهيزها, ودعم البرامج التدريبية والبرامج المتخصصة.
- تشجيع مؤسسات المجتمع على التعاون مع الجامعات لتحقيق متطلباتها في خدمة سوق العمل, وذلك بفتح معاملها لتدريب الطلاب, وإشراك المسئولين بمؤسسات المجتمع في المجالس الإدارية الخاصة بالكوبونات التعليمية.

ب- آليات تطبيق الكوبونات التعليمية في الجامعات:

وتتمثل الآليات فيما يلي:

١- آليات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية:

وتتمثل في:

- وضع القوانين المنظمة لاستمرارية دعم الكوبونات التعليمية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وضبط التعاون بينهما, مع وضع سياسة واضحة تنظم عملية تطبيقها.
- تكوين لجان استشارية بالجامعات تختص بمتابعة عملية التطبيق.
- إلزام الجامعات بتقديم تقارير شهرية عادلة وكذلك سنوية توضح فيها واقع العدالة الاجتماعية وآليات تنفيذها, ومدى فعالية هذه الآليات من عدمه, وهي بذلك الأساس للمساءلة والمحاسبة.
- في حالة رسوب الطالب في فصل دراسي, فيتم دفع نصف قيمة الكوبون له في الفصل الدراسي التالي, وإذا رسب مرة أخرى فإنه يحرم من الأحقية في الحصول على الكوبون إلا بعذر قوي كالوفاة أو المرض.
- وضع آليات صارمة للمساءلة والمحاسبية, وذلك بتوفير كوادر رقابية تمارس مهام المتابعة تميز بالشفافية والنزاهة والعدالة والبعد عن المحاباة.

٢- آليات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية:

وتتمثل فيما يلي:

- وضع آليات مرنة لتطبيقها, وربط الخطط الاستراتيجية بالجامعة باحتياجات سوق العمل.
- إشراك المسئولين بمؤسسات المجتمع في المجالس الإدارية الخاصة بالكوبونات بالجامعات, وفي متابعة التنفيذ مع الجامعة.
- وضع قاعدة بيانات تظهر امكانات الجامعة، وقدرتها على حل المشكلات.
- تهيئة المناخ المناسب الذي يشجع الجامعة على تطبيق الكوبونات مع مؤسسات المجتمع.
- استفادة الجامعات من عوائد هذه الكوبونات في التطوير.
- اتاحة معلومات دقيقة عن المستفيدين من هذا النظام بوضع جهة مختصة بذلك.
- إقامة ندوات ومؤتمرات لتعريف العاملين بالجامعات ومؤسسات المجتمع بهذا النظام.

٣- آليات تتعلق بالجوانب المادية والبشرية:

وهي:

- إنشاء مراكز لمنح الصلاحيات التي تمكن الجامعة من التواصل مع مؤسسات المجتمع.
- السماح لطلاب الجامعات للتدريب لدى مؤسسات المجتمع.
- إنشاء معامل مجهزة وقاعات مخصصة للتدريب بالجامعات, لتقديم الدعم المباشر لمؤسسات المجتمع.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للعاملين على تطبيق هذا النظام لتشجيعهم, وإنشاء برنامج منظم لتدريب الجهاز القائم على تنفيذ نظام الكوبونات.
- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم الكوبونات بالجامعات.

- الاستفادة من عوائد الكوبونات حتى يكون محفزاً للجامعات لرفع مستوى جودتها وخدماتها التعليمية.
- وضع آليات للشراكة مع مؤسسات المجتمع للتمويل, والبحث عن بدائل تمويلية تطوعية جديدة تستثمر أموالها فى دعم التعليم الجامعي وأسر الطلاب ذات الدخل المنخفض.
- دعم مبادرات رجال الأعمال في تبني الطلاب المبدعين وكفالة تعليمهم.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- نظام الكوبونات التعليمية من الأنظمة الناجحة في دعم التعليم الجامعي بتوجيهها للأسر ذات الدخل المنخفض.

٢- تمويل التعليم الجامعي بنظام الكوبونات التعليمية يقلل من الهدر.

٣- هذا النظام يقلل من الفقر ويعمل على العدالة في توزيع الفرص التعليمية ومجانية التعليم.

٤- تخيف العبء المالي من كاهل الدولة بمشاركة مؤسسات المجتمع لتمويل التعلم الجامعي.

٥- متابعة الجامعة لمتطلبات سوق العمل والاهتمام بتخريج جيل محقق لأهدافه.

٦- التحسين المستمر لنوعية الخدمات التعليمية المقدمة وجودتها.

ثانياً: التوصيات:

١- إنشاء برنامج منظم لتدريب الجهاز القائم على تنفيذ نظام الكوبونات.

٢- استفادة الجامعات من عوائد هذه الكوبونات في التطوير.

٣- اتاحة معلومات دقيقة عن المستفيدين من هذا النظام بوضع جهة مختصة بذلك.

٤- وضع مسئولين من مؤسسات المجتمع في متابعة التنفيذ مع الجامعة.

٥- إلزام الجامعات بتقديم تقارير شهرية عادلة وكذلك سنوية توضح فيها واقع العدالة الاجتماعية وآليات تنفيذها, ومدى فعالية هذه الآليات من عدمه, وهي بذلك الأساس للمساءلة والمحاسبة.

٦- إقامة ندوات ومؤتمرات لتعريف العاملين بالجامعات ومؤسسات المجتمع بهذا النظام.

٧- وضع آليات للشراكة مع مؤسسات المجتمع للتمويل, والبحث عن بدائل تمويلية تطوعية جديدة تستثمر أموالها فى دعم التعليم الجامعي وأسر الطلاب ذات الدخل المنخفض.

٨- دعم مبادرات رجال الأعمال في تبني الطلاب المبدعين وكفالة تعليمهم.

٩- وضع آليات صارمة للمساءلة والمحاسبية, وذلك بتوفير كوادر رقابية تمارس مهام المتابعة تميز بالشفافية والنزاهة والعدالة والبعد عن المحاباة.

١٠- في حالة رسوب الطالب في فصل دراسي, فيتم دفع نصف قيمة الكوبون له في الفصل الدراسي التالي, وإذا رسب مرة أخرى فإنه يحرم من الأحقية في الحصول على الكوبون إلا بعذر قوي كالوفاة أو المرض.

أولاً: المراجع العربية :

الأمم المتحدة الأسكوا. (٢٠١٦). مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. دراسة حالة لمصر وتونس والمغرب. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة. بيروت.

بدران, شبل. (٢٠١١). التعليم والحرية. قراءات في المشهد التربوي المعاصر. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.

البنداري, خالد عبد الوهاب. (٢٠١٨). العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية. دار الفكر العربي. القاهرة.

ترك, عبد الفتاح ابراهيم. (٢٠١٣). تكافؤ الفرص التعليمية. الديمقراطية والتعليم في مصر. المكتبة الأكاديمية. القاهرة.

تقرير العدالة الاجتماعية في مصر. (٢٠١٦). مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. القاهرة.

جوهر، علي صالح وفوزي, علي صالح. (٢٠١٥). "متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين". المؤتمر العلمي التاسع (التعليم والعدالة الاجتماعية). في الفترة من (٢٥ – ٢٦ ابريل). كلية التربية. جامعة سوهاج.

جوهر، علي صالح وفوزي, علي صالح. (٢٠١٩). "المجانية في التعليم، رؤية واقعية وبدائل مقترحة". المجلة التربوية. ع (٦١). كلية التربية. جامعة سوهاج.

حسين, بانقا طه الزبير وآدم, سوسن أحمد. (٢٠١٨). "دور نظام التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم بالسودان". المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج (٧). ع (٢). كلية التربية، جامعة الخرطوم بالسودان.

الدجاني, مها أحمد. (٢٠١٥). "سياسات الحد الأدنى للأجور والعدالة الاجتماعية في الجهاز الاداري المصري بين الواقع والمأمول". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مج (١٦). ع (٤). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

الدستور المصري. (٢٠١٨). الباب الثاني المقومات الأساسية للمجتمع من مادة ٧ إلى مادة ٣٩، الفصل الأول المقومات الاجتماعية. القاهرة.

الريدي, سوزيت. (٢٠١٥). "العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة". مجلة المدير العربي. ع (٢١٠). القاهرة.

زمان, حسام عبد الوهاب. (٢٠١٣). "الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي". دراسة مقارنة في تطبيقاتة على المستوى الدولي. المجلة التربوية المتخصصة، مج (٣). ع (١). كلية التربية. جامعة طيبة.

الزيادي، داليا وآدم, هبة الله. (٢٠١١). "العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر فى مصر". مجلة الفكر المحاسبي. مج (١٢). كلية التجارة. جامعة عين شمس.

عبد الحميد, انجي محمد. (٢٠١٧). "تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية". رؤية نظرية. مجلة الديمقراطية. مج (١٧). ع (٦٨). القاهرة.

عبد مولاه, وليد. (٢٠١٢). "سياسات العدالة الاجتماعية جسر التنمية". مج (١١). ع (١١٠). المعهد العربي للتخطيط والتنمية. الكويت.

العربي, أشرف. (٢٠١٢). اقتصاديات التعليم في مصر بين خياري العام والخاص. التعليم العالي في مصر. هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص. مجلس السكان الدولي. القاهرة.

علي, عبد القادر علي. (٢٠١٤). "العدالة الاجتماعية وسياسات الاتفاق العام في دول الثورات العربية". مجلة عمران للعلوم الاجتماعية. مج (٣). ع (٩). المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات. القاهرة.

العيسوي, ابراهيم. (٢٠١٣). "الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي حالة مصر". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج (١٥). ع (١). المعهد العربي للتخطيط والتنمية. الكويت.

غبان, محروس أحمد. (٢٠١٢). "تجارب دولية لتمويل التعليم بالكوبونات". مجلة المعرفة. ع (١٥٧). القاهرة.

فلاك, نور الدين. (٢٠١٩). "السياسات الاقتصادية العربية بين تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية". مجلة الناقد للدراسات السياسية. مج (٣). ع (٢). الجزائر.

فهيم، ياسمين وسامي, نهى. (٢٠١١). "الكفاية والتكافؤ في تمويل التعليم العالي في مصر". مجلة مستقبليات. مج (٤١). ع (١٥٧). اليونسكو. القاهرة.

محمد, عبد الحميد محمد. وكمال, حنان البدري. (٢٠١٦)." خبرات عالمية في آليات تفعيل التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع وإمكانية الاستفادة منها في

محافظة أسوان"، رؤية عالمية. المؤتمر العلمي الثالث. جودة التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم . (٥ - ٨) مارس. كلية التربية بأسوان. جامعة جنوب الوادي.

محمود، عبير فاروق وحسنين, خلود حسام. (٢٠١٣). "سياسات توزيع الدخل فى ظل تحقيق العدالة". الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، مج (١٠٤). ع (٥١١).

المعجم الوسيط. (٢٠٠٨). ط (٤). مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٨). قانون تنظيم الجامعات ولائحتة التنفيذية وفقا لآخر التعديلات. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة.

وزارة المالية. (٢٠١٩). البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨\ ٢٠١٩، باب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Akyol, Metin. (2014). "Do Education Vouchers Reduce Inequality and Inefficiency in Education". Peabody Journal of Education. VOL (79). NO(3).

Dohmen, D. (2010). "Vouchers in Higher Education". A Proctical Approach. Germany Education and Socio Economical Research and Consalting.

Eric, Bettinger. et al. (2010). "Are Educational Vouchers Only Redistributive". The Economic Journal By Black Well Publishing United State of America.

Ludger Weismann. et al. (2011). "Effects of Adult Education Voucher on the Labor Market". Evidence From A randomized Field Experiment. info Institute. No (5431).

Straager, John A. (2010). "Colorado's Voucher System worth Couching for Change". The Magazine of Higher Learning. V(42). No (4).

Imagine a proposal for the Educational Vouchers for Employing in achieve Social Justice to University Students in Egypt

Sharehan Mohamed Mohamed Al.sadek Abdallah

Department Of Foundations Of Education, Faculty Of Education, Menoufia University

Abstract :

This research discusses a proposed perspective of for Employing of Educational Vouchers (Educational Coupons) in achieving the Social Justice for the university students in Egypt to identify the requirements and obstacles of implementing Educational Vouchers (Educational Coupons) in the Egyptian universities. This research is divided into three themes. The first theme provides the Theoretical framework that shows the essence, aims, importance, types, forms of financing and application stages of Educational Vouchers (Educational Coupons) system. Also, this theme highlights the concept, types, principles, importance and nature of Social Justice in the Egyptian universities. The second theme includes the empirical study which consists of two components: the first component measures the obstacles of implementing Educational Vouchers (Educational Coupons) in the Egyptian universities. The second component measures the requirements of implementing Educational Vouchers (Educational Coupons) in the Egyptian universities. This study was conducted on a sample of education experts in faculties of education. This research found that the system of Educational Vouchers (Educational Coupons) is worthy of application to achieve Social Justice through the delievery of support to the deserved, providing equal educational opportunities for each student and getting new resources for universities to support education. And then, upgrading the level of the quality and educational services. The third theme addresses a proposed perspective of for Employing of Educational Vouchers (Educational Coupons) in achieving the Social justice for the university students in Egypt.

Keywords: Educational Vouchers, Social Justice).